

كتاب الشركة

عرف الشركة لغة وشرعا؟ وبين حكمها؟ واذكر الدليل على مشروعيتها؟

الشركة لغة: الشَّرْكُ: النَّصِيبُ. وشرعا: الخُلْطَةُ وَتُبُوتُ الْحِصَّةِ. حكمها: جائزة ومندوبه .

دليل مشروعيتها: من السنة: عن ابى هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال قال الله تعالى (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما).

المعنى: أن الله تعالى مع الشريكين بالعون والبركة ماداما أمينين وإلا تخلى عنهما وشاركهما الشيطان .

قول النبي ﷺ: «يُدَّ اللَّهُ عَلَى الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ رَفَعَهَا عَنْهُمَا» .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشَّرِيكَانِ اللَّهُ ثَالِثُهُمَا مَا لَمْ يَخُونَا، فَإِذَا خَانَا مُحِيتِ الْبَرَكَةُ بَيْنَهُمَا» .

وَبُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَالنَّاسُ يَتَعَامَلُونَهَا وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِمْ فَكَانَ ذَلِكَ إِقْرَارٌ مِنْهُ ﷺ بِجَوَازِهَا .

الإجماع: فإن الناس تعاملوا بها إلى يومنا هذا من غير نكير فكان إجماعا.

وقال ﷺ: (الشريكان الله ثالثهما ما لم يخونا فإذا خانا محيت البركة بينهما)

وَكَانَ قَيْسُ بْنُ السَّائِبِ شَرِيكَ رَسُولِ اللَّهِ فِي تِجَارَةِ النَّبْزِ (نوع من الثياب) وَالْأَدَمِ (الطعام).

وَذَكَرَ الْكَرْجِيُّ أَسَامَةَ بْنَ شَرِيكَ، وَقَالَ - ﷺ - فِي صِفَتِهِ: «كَانَ شَرِيكِي وَكَانَ خَيْرَ شَرِيكَ لَا يُشَارِي وَلَا يُمَارِي وَلَا يُدَارِي»
أَي لَا يُلْحِقُ وَلَا يُجَادِلُ وَيُدَافِعُ عَنِ الْحَقِّ.

أنواع الشركة

ما أنواع الشركة؟

الشركة نوعان

شركة عقد

شركة ملك

أنواع شركة الملك

ما أنواع شركة الملك؟

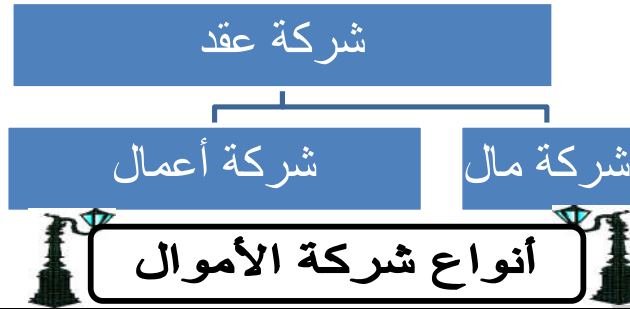
شركة الملك

شركة اختيارية

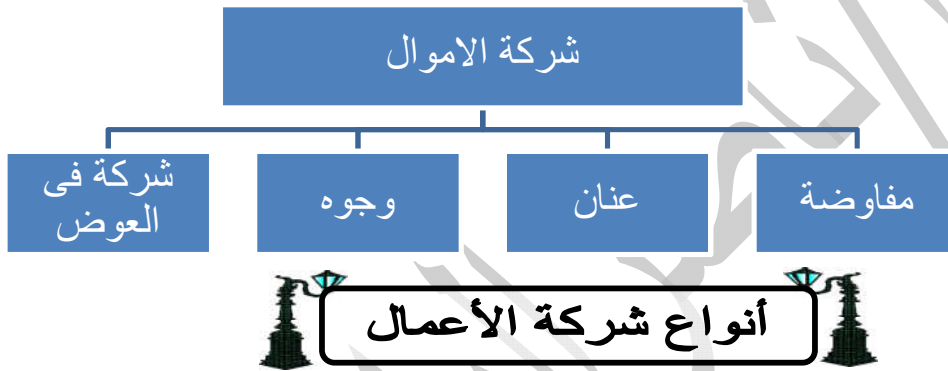
شركة جبرية

أنواع شركة العقود

ما أنواع شركة العقود؟



ما أنواع شركة الأموال؟



ما أنواع شركة الأعمال؟



شركة الاملاك وأنواعها

عرف الشركة الجبرية والاختيارية؟ وما حكم تصرف كل من الشريكين في مال صاحبه؟ ومتى تيزر للشريك بيع نصيبه؟

- 1- شركة الاملاك الجبرية: هي أن يَخْتَلِطَ مَالَانِ لِرَجُلَيْنِ اخْتِلَاطًا لَا يُمَكِّنُ التَّمْيِيزَ بَيْنَهُمَا أَوْ يَرِثَانِ مَالًا.
- 2- شركة الاملاك الاختيارية: هي أن يَشْتَرِيَا عَيْنًا أَوْ يَتَّهَبَا أَوْ يُوصَىٰ لَهُمَا فَيَقْبَلَانِ أَوْ يَسْتَوِلِيَا عَلَىٰ مَالٍ أَوْ يَخْلُطَا مَالَهُمَا.

لا يجوز لأحد من الشريكين في (الشريكتين) أن يتصرف في مال صاحبه إلا بإذنه لعدم إذنه له فيه.

وَيَجُوزُ لِلشَّرِيكَ بَيْعُ نَصِيبِهِ مِنْ (شَرِيكِهِ) فِي جَمِيعِ الْأَوْجُوهِ.

وَأَمَّا مِنْ (غَيْرِ شَرِيكِهِ) فَمَا ثَبَّتَتِ الشَّرِكَةُ فِيهِ بِالْخُلْطِ أَوْ الْاِخْتِلَاطِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ ؛ لِأَنَّ الْخُلْطَ اسْتِهْلَاكُ مَعْنَى فَأَوْرَثَ شُبُهَةً زَوَالَ مِلْكٍ نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ.

وَفِيمَا يَثْبُتُ بِالْمِيرَاثِ وَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا نَصِيبَهُ مِنْ أَجَنْبِيٍّ بَغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَائِمٌ فِي نَصِيبِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

شركة العقود وأركانها

ما أركان شركة العقود؟ وما شرطها؟

رُكْنُ شَرِكَةِ الْعُقُودِ : الإِجَابُ وَالْقَبُولُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: شَارَكْتُكَ فِي كَذَا وَكَذَا فَيَقُولُ الْآخَرُ: قَبِلْتُ. وَشَرْطُهَا: أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ قَابِلًا لِلوَكَاةِ .

حَتَّى لَا يَجُوزَ عَلَى الْإِحْتِطَابِ وَأَشْبَاهِهِ لِيَكُونَ الْحَاصِلُ بِالتَّصَرُّفِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا.

إِذْ هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْ عَقْدِ الشَّرِكَةِ.

شركة الأموال شركة المفاوضة

من أي الأنواع شركة المفاوضة؟ وما معناها؟

شركة المفاوضة: من شركات الأموال.

(مَعْنَى الْمَفَاوِضَةِ: فَهُوَ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي التَّصَرُّفِ وَالذَّيْنِ وَالْمَالِ الَّذِي تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ) .

لأنَّهَا فِي اللُّغَةِ: تَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ، يُقَالُ: فَاوَضَ يُفَاوِضُ: أَي سَاوَى يُسَاوِي، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الْمُسَاوَاةِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَذَلِكَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

أَمَّا الْمُسَاوَاةُ فِي التَّصَرُّفِ ؛ فَلِأَنَّهُ مَتَى تَصَرَّفَ أَحَدُهُمَا تَصَرُّفًا لَا يَقْدِرُ الْآخَرُ عَلَيْهِ فَاتَتْ الْمُسَاوَاةُ.

أَمَّا الْمُسَاوَاةُ فِي الدَّيْنِ ؛ فَلِأَنَّ الدَّيْمِيَّ: يَمْلِكُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْخَزِيرِ وَشِرَائِهِمَا مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ فَلَا مُسَاوَاةَ بَيْنَهُمَا.

فَلِهَذَا قُلْنَا: لَا تَصِحُّ شَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِي.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : تَنْعَقِدُ الْمَفَاوِضَةُ بَيْنَهُمَا .

لِأَنَّ مَا يَمْلِكُهُ الدَّيْمِيُّ مِنْ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْخَزِيرِ يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ بِالتَّوَكُّلِ فَتَحَقَّقَتْ الْمُسَاوَاةُ،

وَأَجِيبْ عَلَيْهِ: الدَّيْمِيُّ يَمْلِكُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ وَبَنَائِبِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الْمُسْلِمُ فَانْتَفَتْ الْمُسَاوَاةُ، فَإِذَا عَقَدَا الْمَفَاوِضَةَ صَارَتْ عِنَانًا عِنْدَهُمَا لِفَوَاتِ شَرْطِ الْمَفَاوِضَةِ وَوُجُودِ شَرْطِ الْعِنَانِ.

وَكَذَلِكَ: كُلُّ مَا فَاتَ شَرْطُ مِنْ شَرَائِطِ الْمَفَاوِضَةِ تَجْعَلُ عِنَانًا إِذَا أَمَكْنَ تَصَحُّيحًا لِتَصَرُّفِهِمَا بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.

أَمَّا الْمَالُ ؛ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الشَّرِكَةِ وَمِنْهُ يَكُونُ الرَّبْحُ.

شروطها

ما شروطها؟

لَا تَصِحُّ إِلَّا بَيْنَ الْبَالِغِينَ الْعَاقِلِينَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ الدَّيْمِيِّينَ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا كِتَابِيًّا وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا لِتَسَاوِيهِمَا فِي التَّصَرُّفِ

وَلَا تَصِحُّ بَيْنَ الصَّبِيِّ وَالْبَالِغِ لِلتَّفَاوُتِ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ الْبَالِغَ يَمْلِكُ الْكِفَالَةَ وَالتَّبَرُّعَاتِ، وَلَا كَذَلِكَ الصَّبِيُّ.

دليل جوازها

ما دلائل مشروعيتها؟

دليل مشروعيتهما (جوازها) والأصل في جوازها: قوله - ﷺ -: «فَاَوْضُوا فَإِنَّهُ أَكْبَرُ لِلْبَرَكَةِ» .

وَلَا تَتَمَلُّ عَلَى الْوَكَالَةِ وَالْكَفَالَةِ وَالشَّرَكَةِ فِي الرَّبْحِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا جَائِزٌ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ فَكَذَا عِنْدَ الْجَمَاعِ.

بِمَ تَتَعَقَّدُ

بِمَ تَتَعَقَّدُ؟ وهل يشترط فيها تسليم المال أو خلطه بمال شريكه؟

ماتنعتقد به شركة المفاوضة:

1- قَالَ: (وَتَتَعَقَّدُ بِلَفْظِ الْمَفَاوِضَةِ فَقَطْ) . لِأَنَّ: الْعَوَامَّ قَلَمًا يَعْلَمُونَ شَرَائِطَهَا، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ تَتَضَمَّنُ شَرَائِطَهَا وَمَعْنَاهَا .

2- (أَوْ تَبَيِّنُ جَمِيعَ مُقْتَضَاهَا) . لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْمَعْنَى.

قَالَ: (وَلَا يُشْتَرَطُ تَسْلِيمُ الْمَالِ) . لِأَنَّ: الدَّرَاهِمَ وَالْذَنَانِيرَ لَا يَتَعَيَّنَانِ فِي الْعُقُودِ.

قَالَ: (وَلَا يَشْتَرَطُ خَلْطُ الْمَالِ) . لِأَنَّ: الْمَقْصُودَ الْخَلْطُ فِي الْمُشْتَرَى، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَشْتَرَى بِمَا فِي يَدِهِ بِخِلَافِ الْمُضَارَبَةِ .

لِأَنَّهُ: لَا بُدَّ مِنَ التَّسْلِيمِ لِيَتِمَّ مِنَ الشَّرَاءِ، وَيُشْتَرَطُ حُضُورُهُ عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ عِنْدَ الْمُشْتَرَى .

لِأَنَّ الشَّرَكَةَ تَتِمُّ بِالشَّرَاءِ لِأَنَّ الرَّبْحَ بِهِ يَحْصُلُ.

3- قَالَ: (وَتَتَعَقَّدُ عَلَى الْوَكَالَةِ وَالْكَفَالَةِ) .

الكفالة: أن يكون كل واحد منهما مطالباً بما طُوبى به صاحبه بالتجارة.

الوكالة: أن يكون الحاصل في التجارة بفعل أيهما كان مشتركا بينهما.

لِأَنَّ: الْمُسَاوَاةَ بِذَلِكَ تَتَحَقَّقُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُطَالِبًا بِمَا طُوبَى بِهِ صَاحِبُهُ بِالتَّجَارَةِ وَهُوَ الْكَفَالَةُ، وَأَنْ يَكُونَ الْحَاصِلُ فِي التَّجَارَةِ بِفِعْلِ أَيِّهِمَا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَهِيَ الْوَكَالَةُ، فَكَانَ مَعْنَى الْمَفَاوِضَةِ وَهُوَ الْمُسَاوَاةُ يَقْتَضِي الْكَفَالَةَ وَالْوَكَالَةَ، فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَوْضٍ إِلَى الْآخَرِ أَمْرَ الشَّرَكَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَرَضِيَ بِفِعْلِهِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْوَكَالَةَ وَالْكَفَالَةَ أَيْضًا.

حُكْمُ تَصَرُّفَاتِ الْمَفَاوِضِ

ماحكم ما يشترطه كل واحد من الشريكين في المفاوضة؟

مَا يَشْتَرِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: عَلَى الشَّرَكَةِ (عَمَلًا بِعَقْدِ الْمَفَاوِضَةِ).

(إِلَّا: طَعَامَ أَهْلِهِ وَإِدَامَهُمْ وَكِسَوَتَهُمْ وَكِسَوَتَهُ) .

وَالْقِيَاسُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى الشَّرَكَةِ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ، إِلَّا أَنَّا اسْتَحْسَنَّا ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ، فَإِنَّ الطَّعَامَ وَالْكِسَوَةَ مِنَ اللُّوْازِمِ، وَلَا يُمْكِنُ إِيجَادُهَا مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ فَيُجِبُ فِي مَالِهِ ضَرُورَةٌ.

مَسَائِلُ

أيهما يطالب البائع بالثمن؟ وما الحكم إن تكفل أحد الشريكين بمال عن أجنبي؟ وما الحكم إن ملك أحدهما مات صح فيه الشركة؟

لِلْبَائِعِ مُطَالِبَةٌ أَيُّهَا شَاءَ بِالْثَمَنِ بِمُقْتَضَى الْكَفَالَةِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْكَفِيلُ عَلَى الْمُشْتَرَى بِنِصْفِ مَا آدَى.

لأنه: كَفِيلٌ أَدَّى عَنْهُ بِأَمْرِهِ.

قَالَ (أَبُو حَنِيفَةَ): (وَإِنْ تَكَفَّلَ بِمَالٍ عَنْ أَجْنَبِيٍّ: لَزِمَ صَاحِبُهُ).

وَلَهُ: أَنَّهُ تَبَرَّعَ ابْتِدَاءً لِمَا ذَكَرَ مُعَاوَضَةً انْتِهَاءً.

لأنه يَجِبُ لَهُ الضَّمَانُ: عَلَى الْمُكَفُولِ عَنْهُ حَتَّى لَوْ كَفَلَ عَنْهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَا يَلْزَمُ شَرِيكُهُ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْمُعَاوَضَةِ يَلْزَمُ شَرِيكُهُ. وَالْإِفْرَاضُ: مَمْنُوعٌ.

وَقَالَ (أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ): لَا يَلْزَمُهُ. لأنه: تَبَرَّعَ حَتَّى لَا يَصِحَّ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَأْدُونِ وَصَارَ كَالْإِفْرَاضِ.

قَالَ: (فَإِنْ مَلَكَ أَحَدُهُمَا مَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرَكَةُ: صَارَتْ عِنَانًا) لِرَوَالِ الْمُسَاوَاةِ.

وَذَلِكَ مِثْلُ: الْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ وَالِاتِّهَابِ، وَالْمُسَاوَاةِ فِي الْعِنَانِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فَتَصِيرُ عِنَانًا لَوْجُودِ شَرَائِطِهَا.

(وَكَذَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فَسَدَتْ فِيهِ الْمُفَاوَضَةُ لِفَوَاتِ شَرْطٍ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْعِنَانِ): فَتَصِيرُ عِنَانًا.

وَإِنْ مَلَكَ شَيْئًا لَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرَكَةُ كَالْعَقَارِ وَالْعُرُوضِ: فَالْمُفَاوَضَةُ بِحَالِهَا.

لَأَنَّ ذَلِكَ: لَا يُبْطِلُهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ فَكَذَا حَالَةُ الْبَقَاءِ.

شركة العنان

عرف شركة العنان؟

شركة العنان: هي أن يشترك اثنان أو أكثر بجزء من أموالهما.

أحكامها

هل تصح شركة العنان مع التفاضل في المال؟

تَصِحُّ شَرَكَةُ الْعِنَانِ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي الْمَالِ.

لأنها: لَا تَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ فَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي عُمُومِ التَّجَارَاتِ وَفِي خُصُوصِهَا بِبَعْضِ مَالِهِ.

لأنها تُنْبِئُ: عَنِ الْحَبْسِ فَكَأَنَّ شَرِيكَ الْعِنَانِ حَبَسَ بَعْضَ مَالِهِ عَنِ الشَّرَكَةِ، أَوْ حَبَسَ شَرِيكُهُ عَنْ بَعْضِ التَّجَارَاتِ فِي مَالِهِ.

وَتُعْتَبَرُ قِيَمَةُ رَأْسِ الْمَالَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ: يَوْمَ الشَّرَكَةِ. لأنه: إِنَّمَا يَسْتَحَقُّ زِيَادَةُ الرَّبْحِ بِالشَّرْطِ يَوْمَ الشَّرَكَةِ.

وَيُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُمَا: يَوْمَ الشَّرَاءِ لِيَعْرِفَ مَقْدَارَ مُكْثَمَا فِي الْمُشْتَرَى. لِأَنَّ: حَقَّهُمَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُشْتَرَى بِالشَّرَاءِ.

وَيُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُمَا يَوْمَ الْقِسْمَةِ أَيْضًا. لِأَنَّ: عِنْدَ الْقِسْمَةِ يَظْهَرُ الرَّبْحُ.

أحكام التفاصيل والتساوي في المال والربح والوضيعة

هل تصح مع التفاضل في المال والتساوي في الربح؟

تَصِحُّ شَرَكَةُ الْعِنَانِ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي الْمَالِ وَالتَّسَاوِي فِي الرَّبْحِ إِذَا عَمِلَا أَوْ شَرْطًا زِيَادَةُ الرَّبْحِ لِلْعَامِلِ).

لِقَوْلِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: الرِّبْحُ عَلَى مَا اشْتَرَطَ الْمُتَعَاقِدَانِ، وَالْوَضِيعَةُ عَلَى الْمَالِ.

وَلَأَنَّ الرِّبْحَ: كَمَا يُسْتَحَقُّ بِالْمَالِ يُسْتَحَقُّ بِالْعَمَلِ كَالْمُضَارِبِ، فَإِنْ أَحَدُهُمَا قَدْ يَكُونُ أَعْرِفَ بِأُمُورِ التَّجَارَاتِ وَأَهْدَى إِلَى النِّبَاغَاتِ فَلَا يَرْضَى بِالْمُسَاوَاةِ.

وَقَالَ زُفَرٌ: لَا تَصِحُّ الْمُسَاوَاةُ فِي الْمَالِ وَالتَّفَاوُثُ فِي الرِّبْحِ وَلَا عَلَى الْعَكْسِ.

لَأَنَّهُ: يُؤَدِّي إِلَى رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ كَالْمُفَاوِضَةِ فَيَشْتَرِطُ التَّسَاوَى بَيْنَهُمَا.

وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ: الرِّبْحُ عَلَى قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ .

وَلَأَنَّهُ: لَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ الْوَضِيعَةِ هَكَذَا فَكَذَا الرِّبْحِ.

ما الحكم إذا تساوى في المال وشرطا التفاضل في الربح والوضيعة؟ وبم تنعقد شركة العنان؟

إِذَا تَسَاوَى فِي الْمَالِ وَشَرَطَا التَّفَاوُثُ فِي الرِّبْحِ وَالْوَضِيعَةِ: فَالرِّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَا وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ قَالَ - ﷺ -: «الرِّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَا وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ» مِنْ غَيْرِ فُضْلِ.

وَلَأَنَّا جَوَزْنَا اشْتِرَاطَ زِيَادَةِ الرِّبْحِ بِمُقَابَلَةِ الْعَمَلِ: تَقْدِيرًا.

أَمَّا زِيَادَةُ الْوَضِيعَةِ: فَلَا وَجْهَ لَهَا، وَصَارَ كَمَا إِذَا شَرَطَا الْوَضِيعَةَ عَلَى الضَّارِبِ: فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ كَذَلِكَ هُنَا.

تَنْعَقِدُ شَرَكَةُ الْعِنَانِ: عَلَى الْوُكَالَةِ لِمَا مَرَّ (وَلَا تَنْعَقِدُ: عَلَى الْكِفَالَةِ).

لَأَنَّهُمَا: إِنَّمَا تَبَيَّنَتْ فِي الْمُفَاوِضَةِ لِلْمُسَاوَاةِ وَلَا مُسَاوَاةَ هُنَا.

ما لاتصح فيه شركة العنان

ماحكم الشركة فيما لاتصح به الوكالة؟ وماحكم ما جمعه كل واحد منهما؟

لَا تَصِحُّ فِيمَا لَا تَصِحُّ الْوُكَالَةُ بِهِ: كَالِاخْتِطَابِ وَالِاخْتِشَاشِ (جمع الحطب والحشاش).

لَأَنَّ الْوُكَالَةَ: فِي ذَلِكَ بَاطِلَةٌ . لَأَنَّهُمَا: مُبَاحَةٌ .

لَأَنَّ الْإِخْذَ: يَمْلِكُهُ بِدُونِ التَّوَكُّلِ فَيَكُونُ فَاعِلًا لِنَفْسِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ اجْتِنَاءُ الثَّمَارِ مِنَ الْجِبَالِ وَالِاصْطِيَادُ وَحَفَرُ الْمَعَادِنِ وَأَخْذُ الْمِلْحِ وَالْجِصِّ وَالْكَحْلِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُبَاحَاتِ .

مَا جَمَعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: فَهُوَ لَهُ دُونَ صَاحِبِهِ . لَأَنَّهُ: مُبَاحٌ سَبَقَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ. (فَإِنْ أَعَانَهُ الْآخَرُ: فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ) بِالْغَا مَا بَلَغَ .

لَأَنَّ الشَّرَكَةَ: مَتَى فَسَدَتْ صَارَتْ إِجَارَةً فَاسِدَةً.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ فِي ذَلِكَ بِنِصْفِ الْمَجْمُوعِ: كَانَ لَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْغَا مَا بَلَغَ كَذَلِكَ هُنَا.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ لَا يَجَاوِزُ بِهِ نِصْفَ الثَّمَنِ تَحْقِيقًا لِلْفَائِدَةِ، وَهَذِهِ الشَّرَكَةُ فَاسِدَةٌ.

مبطلاتها

ما الحكم إن هلك المالان أو أحدهما في شركة العنان قبل الشراء؟ وما الحكم إذا اشترى أحدهما بماله ثم هلك مال الآخر؟ وما

الحكم إن هلك أحد المالين ثم اشترى بماله؟

إِنْ هَلَكَ الْمَالَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا فِي شَرَكَةِ الْعِنَانِ قَبْلَ الشَّرَاءِ: بَطَلَتْ الشَّرَكَةُ.

أَمَّا إِذَا هَلَكَ الْمَالَانِ: فَلِأَنَّ الْمَعْفُودَ عَلَيْهِ الْمَالُ وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِيهَا كَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَقَدْ هَلَكَ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ كَالْبَيْعِ.

أَمَّا إِذَا هَلَكَ أَحَدُهُمَا: فَلَأَنَّ الْآخَرَ مَا رَضِيَ بِشِرْكَةٍ فِي مَالِهِ إِلَّا لِيُشْرِكَهُ فِي مَالِهِ أَيْضًا، وَقَدْ فَاتَتْ الشَّرْكَةُ فِي الْهَالِكِ فَيَفُوتُ الرِّضَى فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ.

مسائل

إِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِمَالِهِ ثُمَّ هَلَكَ مَالُ الْآخَرِ بَعْدَ الشِّرَاءِ: فَالْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا .

لِانْقِطَاعِ الشَّرْكَةِ: وَقَتَ الشِّرَاءِ (وَيَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ) .

لَأَنَّهُ: اشْتَرَى لَهُ بِالْوَكَالَةِ وَنَقَدَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ.

إِنْ هَلَكَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ قَبْلَ الشِّرَاءِ ثُمَّ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا: فَالْمُشْتَرَى لِصَاحِبِ الْمَالِ خَاصَّةً .

لَأَنَّ الْوَكَالََةَ: بَطَلَتْ بِهَلَاكِ أَحَدِ الْمَالَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ فَيَكُونُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ خَاصَّةً.

وَإِنْ كَانَا نَصًا عَلَى الْوَكَالَةِ فِي عَقْدِ الشَّرْكَةِ: كَانَ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا وَتَكُونُ شِرْكَةَ أَمْلَاكٍ .

لَأَنَّ الشَّرْكَةَ: بَطَلَتْ لِمَا بَيَّنَّا، وَالْمُشْتَرَى بِحُكْمِ الْوَكَالَةِ الْمُصَرَّحِ بِهَا لَا بِحُكْمِ الشَّرْكَةِ الْمَعْقُودَةِ فَكَانَتْ شِرْكَةَ أَمْلَاكٍ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ.

هل يجوز أن يشترط لأحدهما دراهم مسماة من الربح؟

لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَا لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمَ مُسَمَّاةً مِنَ الرَّبْحِ (مِثْلًا مَحْدَدًا) .

لَأَنَّهُ: قَدْ لَا يَرْبِحُ مَا سَمِيََا أَوْ يَرْبِحُ ذَلِكَ لَا غَيْرُ. فَيَبْطُلُ الشَّرْكَةُ فَكَانَ شَرَطًا مُبْطِلًا لِلشَّرْكَةِ فَلَا يَجُوزُ.

التصرفات الجائزة في شركتي المفاوضة والعنان

ماحقوق كل من الشريكين في شركة العنان والمفاوضة؟

وَلِشْرِيكِ الْعِنَانِ وَالْمُفَاوِضِ: أَنْ يُوَكَّلَ وَيُبْضِعَ وَيُضَارَبَ وَيُودَعَ وَيَسْتَأْجَرَ عَلَى الْعَمَلِ) .

لَأَنَّ: كُلَّ ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِ التَّجَارِ (وَهُوَ أَمِينٌ فِي الْمَالِ) . لَأَنَّهُ: قَبْضُهُ مِنَ الْمَالِكِ بِإِذْنِهِ

وَلَيْسَ لَهُ: أَنْ يُشَارِكَ . لِأَنَّ الشَّيْءَ: لَا يَسْتَتْبِعُ مِثْلَهُ، فَلَوْ شَارَكَ الْمُفَاوِضُ عِنَانًا جَازَ عَلَيْهِمَا .

لَأَنَّهُ: دُونَ الْمُفَاوِضَةِ، وَلَوْ فَاوِضَهُ: جَازَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ: يَنْعَقِدُ عِنَانًا .

لَأَنَّ الشَّيْءَ: لَا يَسْتَتْبِعُ مِثْلَهُ.

فَإِذَا أَجَازَ الْمُفَاوِضَةُ: كَانَتْ شِرْكَةً مُبْتَدَأَةً، وَإِلَّا فَهِيَ عِنَانٌ .

لَأَنَّهُ: لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْإِسْتِعَانَةِ بِغَيْرِهِ، وَهَذَا دُونَهُ فَيَجُوزُ كَالْمُضَارِبِ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَارَبَ.

شركة الصنائع من (شركة الأعمال)

عرف شركة الصنائع؟

شركة الصنائع وتسمى شركة التقبل، هي (أن يشترك صانعان اتفاقاً في الصنعة أو اختلافاً على أن يتقبلا الأعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز). أي مع اختلاف العمل.

لأنها شركة في ضمان العمل وفيما يستفاد به وهو الأجر لا في نفس العمل، والوكالة فيه ممكنة؛ لأن ما يتقبل كل واحد منهما من العمل فهو أصيل في نصفه وكيل في نصفه، وبذلك تتحقق الشركة.

وقال زفر: لا يجوز مع اختلاف العمل.

لأن الشركة: تنبئ عن الخلطة ولا اختلاط مع الاختلاف.

بعض أحكامها

هل يجوز أن يتساويا في العمل ويتفاضلا في المال؟ وما حكم ما يتقبله أحدهما؟

يجوز أن يتساويا في العمل وتفاضلا في المال: لأن الأجرة بدل عملهما، وأتاهما يتفاوتان فيكون أحدهما أجود عملاً وأحسن صناعةً فيجوز.

والقياس: أن لا يجوز لأنه يؤدي إلى ربح ما لم يضمن؛ لأن الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه زيادة ربح ما لم يضمن. قلنا: المأخوذ هنا ليس بربح؛ لأن الربح يقتضي المجانسة بينه وبين رأس المال ولا مجانسة؛ لأن رأس المال هو العمل والربح مال، فكان بدل العمل.

ما يتقبله أحدهما: يلزمهما فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب بالأجر استحساناً.

والقياس: أنه لا يلزم شريكه؛ لأن ذلك مقتضى المفاوضة، والشركة هنا مطلقة.

وجه الاستحسان: أن هذه الشركة تقتضي الضمان حتى كان ما يتقبله كل واحد منهما مضموناً على الآخر، ويستوجب الأجر بما تقبله شريكه فكان كالمفاوضة في ضمان الأعمال والمطالبة بالأبدال.

شركة الوجوه

عرف شركة الوجوه؟ واذكر حكمها؟ ولم سميت بهذا الاسم؟

شركة الوجوه: وتسمى شركة: المفاليس: هي أن يشتركا على أن يشتريا بوجوههما ويبيعا.

حكمها: جائزة. وقد تعامل الناس بها من غير نكير.

سميت بذلك: لأن الشراء بالنسيئة إنما يكون لمن له وجهة عند الناس، والتعامل بذلك جائز بين الناس من غير نكير.

أحكامها

علام تنعقد؟ وما الحكم إن شرط أن المشتري بينهما؟

تنعقد على: الوكالة؛ لأن التصرف على الغير إنما يجوز بوكالته إذ لا ولاية عليه وهذا عند الإطلاق.

لَوْ شَرَطَ الْكَفَالَةَ: أَيْضًا جَازَ وَتَكُونُ مَفَاوِضَةً. لِأَنَّهُ: يُمَكِّنُ تَحْقِيقَ ذَلِكَ، لَكِنْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُصَرَّفُ إِلَى الْعِنَانِ لِأَنَّهُ أَدْنَى. وَإِنْ شَرَطَا أَنْ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا فَالرَّيْبُ كَذَلِكَ، وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ).

لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ: الرَّيْبِ بِالضَّمَانِ، وَالضَّمَانُ يَتَّبِعُ الْمَلِكَ فِي الْمُشْتَرَى فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهِ.

توزيع الربح فى الشركة الفاسدة

كيف يوزع الربح فى الشركة الفاسدة؟

توزيع الربح فى الشركة الفاسدة: عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَيَبْطُلُ شَرْطُ الزِّيَادَةِ فِي حَاتِلَةِ اشْتِرَاطِ زِيَادَةِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

لِأَنَّ الرَّيْبَ: تَبَعَ لِرَأْسِ الْمَالِ فَيَتَّبِعُهُ فِي الْمُلْكِيَّةِ، وَالزِّيَادَةُ إِنَّمَا تُسْتَحَقُّ بِالشَّرْطِ وَقَدْ بَطُلَ.

مبطلاتها

ما الحكم إذا مات أحد الشريكين أو لحق بدار الحرب مرتدا؟

إِذَا مَاتَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا: بَطَلَتِ الشَّرِكَةُ. لَتَضَمُّنِهَا: الْوَكَالَةَ، وَهِيَ تَبْطُلُ بِذَلِكَ.

حكم أداء أحد الشريكين الزكاة عن الآخر

هل يجوز لأحد الشريكين أن يؤدي زكاة مال الآخر؟

لَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُؤَدِّيَ زَكَاةَ مَالِ الْآخَرِ: (إِلَّا بِإِذْنِهِ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الشَّرِكَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّجَارَةِ.

فَإِنْ أَدَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ قَادِيًا مَعًا: ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصِيبَ صَاحِبِهِ.

وَإِنْ أَدَّى مُتَعَاقِبًا: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: ضَمِنَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ عِلْمَ بِأَدَائِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: إِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالدَّفْعِ إِلَى الْفَقِيرِ وَقَدْ فَعَلَ.

وَلَهُ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ زَكَاةً، وَالْمَدْفُوعُ لَمْ يَقَعْ زَكَاةً فَكَانَ مُخَالَفًا، وَلِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِأَدَائِهِ يُخْرِجُهُ عَنِ الْعَهْدَةِ وَلَمْ يُوْجَدْ فَكَانَ مُخَالَفًا فَيَضْمَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب المضاربة

ما المضاربة؟

تعريف المضاربة: هِيَ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الضَّرْبِ، وَهُوَ السَّيْرُ فِي الْأَرْضِ.

وهي: أَنْ يَدْفَعَ رَجُلٌ مَالَهُ إِلَى آخَرَ لِيَتَجَرَ لَهُ فِيهِ عَلَى أَنْ مَاحَصَلَ مِنَ الرَّبْحِ بَيْنَهُمَا حَسَبَ الْإِتِّفَاقِ.

قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: {وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ} [النساء: 101] الآية.

وَسُمِّيَ بِهِ: لِأَنَّ فَائِدَتَهُ وَهُوَ الرَّيْبُ لَا تَحْصُلُ غَالِبًا إِلَّا بِالضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ.

وشرعا: هي عقد بإيجاب وقبول على الشركة فى الربح بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر.

حكمها ودليلها

مادليلها؟

أولاً من الكتاب: هي عقد مشرّع بالآية لقوله تعالى (وآخرون يضربون من فضل الله) أي يسافرون للتجارة.

ثانياً من السنة: ما روي «أن العباس ؓ كان يدفع ماله مضاربة، ويشترط على مضاربه أن لا يسئلك به بحراً وأن لا ينزل وادياً ولا يشتري به ذات كبد رطبة، فإن فعل ذلك ضمن، فبلغ ذلك رسول الله - ﷺ - فاستحسنه وأجازه» .

وَبُعِثَ - ﷺ - وَالنَّاسُ يَتَعَامَلُونَهُ فَأَقْرَهُمُ عَلَيْهِ.

حكمة المشروعية

وَعَلَيْهِ: الإجماع،

ماحكمة مشروعيته؟

وَلِأَنَّ لِلنَّاسِ حَاجَةً إِلَى ذَلِكَ ؛ **لِأَنَّ مِنْهُمْ الْغَنَى** الْغَنَى عَنِ التَّصَرُّفَاتِ، **وَالْفَقِيرَ الذَّكِيَّ** الْعَارِفَ بِأَنْوَاعِ التَّجَارَاتِ، فَمَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى شَرْعِيَّتِهِ تَحْصِيلاً لِمَصْلَحَتِهِمْ.

بم تنعقد

بم تنعقد؟

وَتَنْعَقِدُ المضاربة: بِقَوْلِهِ دَفَعْتُ هَذَا الْمَالَ إِلَيْكَ مُضَارَبَةً **أَوْ** مَقَارَضَةً أَوْ مُعَامَلَةً،

أَوْ خُذْ هَذَا الْمَالَ وَاغْمَلْ فِيهِ عَلَى أَنَّ لَكَ نِصْفَ الرَّبْحِ أَوْ ثُلُثَهُ،

أَوْ قَالَ: خُذْ هَذِهِ الْأَلْفَ وَاغْمَلْ بِهَا بِالنِّصْفِ أَوْ بِالثُّلُثِ اسْتِحْسَانًا ؛ **لِأَنَّ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ:** صَارَ مَذْكُورًا بِذِكْرِ الْعَمَلِ، وَالنِّصْفُ مَتَى ذَكَرَ عَقِيبَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ يُرَادُ بِهِ النِّصْفُ مِنَ الرَّبْحِ غَرْفًا وَأَنَّهُ كَالْمَشْرُوطِ،

وَلَوْ قَالَ: خُذْ هَذَا الْمَالَ بِالنِّصْفِ كَانَ مُضَارَبَةً اسْتِحْسَانًا عَمَلًا بِالْعَرْفِ.

شروط صحتها: خمسة

اذكر شروط المضاربة؟ وماصفة المضارب؟

وَشَرَايُطُهَا خَمْسَةٌ وهي:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا بِالْمُقَدَّرِ.

الثَّانِي: إِعْلَامُ رَأْسِ الْمَالِ عِنْدَ الْعَقْدِ، إمَّا بِالْإِشَارَةِ أَوْ بِالتَّسْمِيَةِ، وَيَكُونُ مُسَلَّمًا إِلَى الْمَضَارِبِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ شَائِعًا بَيْنَهُمَا. **الرَّابِعُ:** إِعْلَامُ قَدْرِ الرَّبْحِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الْمَشْرُوطُ لِلْمَضَارِبِ مِنَ الرَّبْحِ، حَتَّى لَوْ شَرَطَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ مِنْهُمَا فَسَدَتْ .

صفة المضارب: (المضارب شريك رب المال في الربح، ورأس ماله الضرب في الأرض).

لأنه: لو لم يكن شريكه في الربح لا يكون مضاربة.

ما يترتب على تسليم رأس المال للمضارب

ما حكم رأس المال إذا سلم للمضارب؟ وما الحكم لو شرط الربح لرأس المال؟

رأس المال إذا سلم للمضارب: فهو أمانة في يده .

لأنه: قبضه بإذن المالك . **فإذا تصرف فيه:** فهو وكيل . **لأنه تصرف فيه:** بأمره .

فإذا ربح: صار شريكاً . **لأنه:** ملك جزءاً من الربح .

فإن شرط الربح للمضارب: فهو قرض .

لأن كل ربح: لا يملك إلا بملك رأس المال، فلما شرط له جميع الربح فقد ملكه رأس المال، ثم قوله مضاربة شرط لردّه فيكون قرضاً .

إن شرط لرأس المال: فهو بضاعة هذا معناها عرفاً وشرعاً .

ما الحكم إذا فسدت المضاربة؟ وما شرط صحتها؟

إذا فسدت المضاربة: فهي إجارة فاسدة . **لأنه:** عمل له بأجر مجهول فيستحق أجر مثله .

إذا خالف المضارب: صار غاصباً . **لأنه:** تصرف في ملك الغير بغير رضاه فكان غاصباً ،

شروط صحة المضاربة: ولا تصح إلا : بما تصح به الشراكة . **أن يكون الربح بينهما مشاعاً .** فإن شرط لأحدهما ذراًهما مسماًة : فسدت .

وكذلك يفسدها: كل شرط يوجب الجهالة في الربح **يفسدها لاختلال** المقصود .

الآثار المترتبة على فساد المضاربة

لمن يكون الربح في حالة فسادها؟ وما الحكم لو خالف المضارب رب المال؟

يكون الربح في حال فساد المضاربة: لرأس المال . **لأن:** الربح تبع للمال لأنه نماؤه .

وللمضارب: أجر مثله . **لأنها:** فسدت ولا يتجاوز به المسمى عند أبي يوسف .

وتجب الأجرة للمضارب وإن لم يفعل: لأن الأجير يستحق الأجرة بتسليم نفسه وقد سلم .

وعن أبي يوسف: أنه لا يستحق حتى يربح كالصحيحة والمال أمانة كالصحيحة، أو لأنه أجير خاص .

ما حكم اشتراط الوضعية على المضارب؟ وهل يشترط تسليم رأس المال له؟

اشتراط الوضعية على المضارب: باطل. لما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: " الربح على ما اشتروا عليه، والوضعية على المال " **ولأنه:** تصرف فيه بأمره فصار كالوكيل.

يشترط تسليم رأس المال للمضارب: لأنه لا يقدر على العمل إلا باليد، فيجب أن تخلص يده فيه وتنقطع عنه يد رب المال.

صلاحيات وسلطات المضارب

ما الذي يجوز للمضارب فعله؟

يجوز للمضارب: أن يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ويوكل ويسافر ويبيع،

وأصله: لأن المضارب مأمور بالتجارة، فيدخل تحت الإذن كل ما هو تجارة أو ما لا بد للتجارة منه: كالبيع والشراء والباقي من أعمال التجارة، وكذلك الإيداع؛ ولأنها دون المضاربة فيدخل تحت الأمر.

ماليجوز للمضارب فعله إلا بإذن

ماليجوز للمضارب فعله؟

ولا يجوز للمضارب: أن يضارب: إلا بإذن رب المال، أو بقوله: اعمل برأيك.

لأن الشيء لا يستتبع مثله: لاسئوניהما في القوة فاحتاج إلى التنصيص أو مطلق التفويض.

وليس له: الإقراض. **لأن:** الإطلاق فيما هو من أمور التجارة لا غير. **وليس له:** أن يتعدى البلد والسعة والمعامل الذي عينه رب المال.

لما روينا من حديث العباس - رضي الله عنه - وعن ابن مسعود - رضي الله عنه -: أنه دفع المال مضاربة وقال: لا تسلف مالنا في الحيوان، **ولأنها:** وكالة، وفي التخصيص فائدة فيتخصص.

الحكم لو خالف المضارب شرط رب المال

ما الحكم لو خالف المضارب شرط رب المال؟

لو خالف المضارب شرط رب المال: كان مشترياً لنفسه وربحه له.

لأنه: لما خالف صار غاصباً فأخذ حكم الغصب.

ثم قيل: يضمن بنفس الإخراج من البلد لوجود المخالفة،

وقيل: لا يضمن ما لم يشتر لاحتتمال عوده إلى البلد قبل الشراء، فإذا عاد زال الضمان وصار مضاربة على حاله بالعقد الأول كالمودع إذا خالف ثم عاد.

أنواع المضاربة

اذکر أنواع المضاربة؟

المضاربة نوعان

والمضاربة نوعان: عامة، وخاصة.

خاصة

عامة

ما أنواع المضاربة العامة؟

أنواع المضاربة العامة

فالعامة نوعان:

أن يقول له إعمل براك

أن يدفع المال مضاربة

أحدهما: أن يدفع المال إليه مضاربة ولم يقل له إعمل براك، فإملاك جميع التصرفات التي يحتاج إليها في التجارة ويدخل فيه الرهن والإرتهان والاستئجار والخطب بالغيب والاختيال بمال المضاربة.

غير أنه لا يملك: التبرعات والمضاربة والشركة والخطب والاستدانة على المضاربة.

والثاني: أن يقول له إعمل براك، فيجوز له ما ذكرنا من التصرفات والمضاربة والشركة والخطب؛ لأن ذلك مما يفعله التجار.

وليس له: الإفراض والتبرعات؛ لأنه ليس من التجارة فلا يتناول الأمر.

ما أنواع المضاربة الخاصة؟

أنواع المضاربة الخاصة

والخاصة ثلاثة أنواع:

أن يخصه بنوع من أنواع التجارات

أن يخصه بشخص بعينه

أن يخصه ببلد

أحدها: أن يخصه ببلد فيقول: على أن تعمل بالكوفة أو بالبصرة.
والثاني: أن يخصه بشخص بعينه بأن يقول: على أن تبيع من فلان وتشتري منه، فلا يجوز التصرف مع غيره لأنه قيد مفيد لجواز وثوقه به في المعاملات.

والثالث: أن يخصه بنوع من أنواع التجارات بأن يقول له: على أن تعمل به مضاربة في البز أو في الطعام أو في الصرف ونحوه، وفي كل ذلك يتقيد بأمره ولا يجوز له مخالفته؛ لأنه مفيد وقد مر الوجه فيه،

تصرفات تخالف القيد وتصرفات لا تخالفه

ما الحكم فيما يأتي مع التوجيه لما تذكر:

قَالَ لِلْمُضَارِبِ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ بِسُوقِ الْكُوفَةِ فَعَمِلَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: مِنْهَا جَازٌ.

لَأَنَّ أَمَاكِينَ الْمِصْرَ: كُلُّهَا سِوَاءَ فِي السَّفَرِ وَالنَّقْدِ وَالْأَمْنِ.

وَلَوْ قَالَ لَهُ: لَا تَعْمَلْ إِلَّا فِي سُوقِ فَعَمِلَ فِي غَيْرِهِ: ضَمِنَ. لِأَنَّهُ: صَرَّحَ بِالنَّهْيِ.

قَالَ لِلْمُضَارِبِ عَلَى أَنْ تَشْتَرِيَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَاشْتَرَى مِنْ غَيْرِهِمْ فِيهَا: جَازٌ. لِأَنَّ الْمَقْصُودَ: الْمَكَانَ عُرْفًا.

قَالَ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ الصَّيَارِفَةِ وَيَبِيعَهُمْ فَاشْتَرَى مِنْ غَيْرِهِمْ: جَازٌ. لِأَنَّ الْمُرَادَ: النَّوْعَ عُرْفًا.

انتهاء المضاربة بمضي المدة

ما الحكم لو وقت وقتا للمضاربة؟

إِنْ وَقَّتَ لِلْمُضَارِبَةِ وَقْتًا: بَطُلَتْ الْمُضَارِبَةُ بِمَضَى الْوَقْتِ لِأَنَّ: التَّوَقُّيْتَ مُقَيَّدٌ وَهُوَ وَكِيلٌ فَيَتَقَيَّدُ بِمَا وَقَّتَهُ كَالْتَقَيُّدِ بِالنَّوْعِ وَالْبَلَدِ

دفع المضارب المال لمضارب آخر

اذكر حكم ما يأتي مع التعليل:

دَفَعَ إِلَيْهِ الْمَالُ مُضَارِبَةً وَقَالَ: مَا رَزَقَ اللَّهُ بَيْنَنَا نِصْفَانِ وَأَذِنَ لَهُ فِي الدَّفْعِ مُضَارِبَةً، فَدَفَعَ إِلَى آخَرَ بِالثُّلُثِ: يَصِيرُ نِصْفُ الرِّبْحِ لِرَبِّ الْمَالِ بِالشَّرْطِ، وَالسُّدُسُ لِلأَوَّلِ، وَالثُّلُثُ لِلثَّانِي.

لَأَنَّهُ لَمَّا شَرَطَ رَبُّ الْمَالِ لِنَفْسِهِ النِّصْفَ: بَقِيَ النِّصْفُ لِلْمُضَارِبِ.

فَلَمَّا شَرَطَ الثَّلَاثَ لِلثَّانِي أَنْصَرَفَ تَصْرِفُهُ إِلَى نَصِيبِهِ: فَيَبْقَى لَهُ السُّدُسُ وَيُطِيبُ لَهُ كَأَجْرِ الْخِيَاطِ.

وَإِنْ دَفَعَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي بِالنِّصْفِ: فَلَا شَيْءَ لَهُ.

لَأَنَّهُ جَعَلَ نِصْفَهُ لِلثَّانِي: فَلَمْ يَبْقَ لَهُ شَيْءٌ كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ لَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ بِدِرَاهِمٍ فَاسْتَأْجَرَ غَيْرَهُ لِيَخِيطَهُ بِدِرْهَمٍ.

وَإِنْ دَفَعَهُ عَلَى أَنْ لِلثَّانِي الثُّلُثَيْنِ: ضَمِنَ الْأَوَّلُ لِلثَّانِي قَدْرَ السُّدُسِ مِنَ الرِّبْحِ.

لَأَنَّهُ: ضَمِنَ لِلثَّانِي ثُلَاثِي الرِّبْحِ، وَبَعْضُهُ وَهُوَ النِّصْفُ مِلْكُهُ وَبَعْضُهُ وَهُوَ السُّدُسُ مِلْكُ رَبِّ الْمَالِ فَلَا يَنْفَدُ

لَأَنَّهُ: إِبْطَالُ مِلْكِ الْغَيْرِ لَكِنَّ التَّسْمِيَةَ صَحِيحَةً لِكُونِهَا مَعْلُومَةً فِي عَقْدِ يَمْلِكُهُ، وَقَدْ ضَمِنَ لَهُ السَّلَامَةُ فَيُلْزَمُهُ الْوَفَاءُ، وَصَارَ كَمَنْ اسْتَأْجَرَ خِيَاطًا لَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ بِدِرْهَمٍ فَاسْتَأْجَرَ الْخِيَاطَ غَيْرَهُ لِيَخِيطَهُ بِدِرْهَمٍ وَنِصْفٍ. دَفَعَ الْمَالُ إِلَيْهِ مُضَارِبَةً وَقَالَ: مَا رَزَقَكَ اللَّهُ فَلِي نِصْفُهُ: يَصِيرُ النِّصْفُ لِلثَّانِي عَمَلًا بِالشَّرْطِ.

لَأَنَّهُ: مَلَكَهُ مِنْ جِهَةِ رَبِّ الْمَالِ وَالْبَاقِي بَيْنَ رَبِّ الْمَالِ وَالْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ نِصْفَانِ.

لَأَنَّ رَبَّ الْمَالِ: جَعَلَ لِنَفْسِهِ نِصْفَ مَا رَزَقَهُ اللَّهُ وَإِنَّمَا رَزَقَهُ نِصْفَ الرِّبْحِ فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

إذا قال ماربحت أو كسبت أو رزقت أو ما كان لك فيه من فضل أو ربح فهو بيننا نصفان: فإنه ينطلق إلى ما بعد ما شرطه للثاني لمابينا.

قال على أن ما رزق الله بيننا نصفان فدفعه إلى آخر بالنصف فدفعه الثاني إلى ثالث بالتلث: فالنصف لرب المال. وللتلث الثلث. وللتلث السدس.

ولا شيء للأول لأنه: لما شرط النصف للثاني وأنصرف إلى نصيبه لما بيننا فلم يبق له شيء والباقي على ما شرطاه لما بيننا. لم يأذن للمضارب في دفع المال مضاربة فدفع المال لغيره مضاربة:

قال زفر: ضمن لوجود المخالفة،

وقال (أبو يوسف ومحمد): لا يضمن ما لم يعمل لأن الدفع لا يتقرر مضاربة إلا بالعمل،

وقال أبو حنيفة: لا يضمن ما لم يربح لما بيننا في أول الباب أن الدفع قبل العمل أمانة وبعد العمل مباضعة وهو يملك ذلك.

فإذا ربح: صار شريكاً في المال فيضمن كما إذا خلط بمال آخر.

ولا ضمان على الثاني: لأن فغله يضاف إلى الأول.

لأنه هو الذي: أثبت له ولاية التصرف، فإن استهلكه الثاني فالضمان على الأول خاصة،

وعندهما: يضمن الثاني وهو نظير مودع المودع.

والأشهر: أنه يخير ههنا فيضمن أيهما شاء الأول لما بيننا والثاني لإبطاله حق رب المال فكان متعدياً في حقه.

ولو كانت المضاربة فاسدة: لا ضمان عليه لأن الثاني أجبر فيه، وله أجر مثله فلا يكون شريكاً.

دفع المال إلى رجلين مضاربة بالنصف وقال: اعملا برأيكما، أو لم يقل: فليس لأحدهما أن ينفرد لأن التجارة يحتاج فيها إلى الرأي.

فإن عمل أحدهما بنصف المال بغير أمر صاحبه: ضمن النصف.

وإن عمل بأمر الآخر: لم يضمن لأنه كالوكيل عنه، وما ربح نصفه لرب المال ونصفه بينهما نصفان.

فصل في نفقة المضارب

متى تكون نفقة المضاربة في مال المضاربة؟

نفقة المضارب تكون في مال المضاربة: ما دام في سفره حتى يعود إلى بلده. وإن كان ما دون مدة السفر إذا كان لا يبيت بأهله.

إن كان يبيت بأهله: فلا نفقة له. وكذا لا نفقة له: ما دام في مصره. لأن النفقة: جزاء الاحتباس.

فإذا كان في مصره: لا يكون محتبساً في المضاربة، وفي السفر يكون محتبساً فيها.

وَإِذَا اتَّخَذَ مِصْرًا آخَرَ دَارًا أَوْ تَزَوَّجَ بِهِ: فَهُوَ كَبَلْدَهُ الْأَصْلَى.

وَنَفَقَتُهُ فِي الْحَاجَةِ الدَّارَةِ: كَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْكِسْوَةِ وَفِرَاشِ النَّوْمِ وَدَابَّةِ الرُّكُوبِ وَعَلَفِهَا وَمَنْ يَطْبُخُ لَهُ وَيَغْسِلُ نِيَابَهُ وَتَجِبُ نَفَقَةُ مِثْلِهِ وَكُلِّ مَا يَلِزِمُهُ وَتَجِبُ نَفَقَةُ مِثْلِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَنَفَقَةُ غِلْمَانِهِ وَدَوَابِّهِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مَعَهُ فِي الْمَالِ. وَتُخْتَسَبُ النَّفَقَةُ: مِنَ الرَّبْحِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ: فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

وَلَوْ أَنْفَقَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ أَوْ اسْتَدَانَ لِنَفَقَتِهِ: رَجَعَ فِي مَالِ الْمُضَارَبَةِ،

وَلَوْ ضَارَبَ لِرَجُلَيْنِ: فَنَفَقَتُهُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ.

وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ بِضَاعَةً: فَالْجَمِيعُ عَلَى الْمُضَارَبَةِ. لَأَنَّ: السَّفَرَ وَاقَعَ لَهَا.

وَلَوْ كَانَتْ الْمُضَارَبَةُ فَاسِدَةً: لَا نَفَقَةُ لِلْمُضَارِبِ. وَلَأَنَّهُ: أَجِيرٌ وَنَفَقَةُ الْأَجِيرِ عَلَى نَفْسِهِ.

بم تبطل المضاربة

بم تبطل المضاربة؟

تبطل المضاربة بـ

وَتَبْطُلُ الْمُضَارَبَةُ

وبردة رب المال ولحاقة مرتدا

وبموت رب المال

بموت المضارب

1- بِمَوْتِ الْمُضَارِبِ 2- وَبِمَوْتِ رَبِّ الْمَالِ. لَأَنَّهَا وَكَالَةٌ وَالْوَكَالَةُ تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ.

3- رِدَّةُ رَبِّ الْمَالِ وَلِحَاقِهِ بَدَارُ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا ؛ لَأَنَّهُ: مَوْتُ حُكْمًا.

وَلَا تَبْطُلُ بِرِدَّةِ الْمُضَارِبِ : لِأَنَّ مِلْكَ رَبِّ الْمَالِ بَاقٍ، وَعِبَارَةُ الْمُرْتَدِّ مُعْتَبَرَةٌ. شَرْطُ عَزْلِ الْمُضَارِبِ: الْعِلْمُ فَلَا يَنْعَزِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ كَالْوَكِيلِ.

وموت أحدهما ولحاقه بدار الحرب: كالعزل تماما.

تصرفات المضارب بعد عزله

ما الحكم لو باع أو اشتري بعد العزل قبل العلم؟ وما الحكم إن علم بالعزل والمال في يده؟

لَوْ بَاعَ وَاشْتَرَى بَعْدَ الْعَزْلِ قَبْلَ الْعِلْمِ: نَفَذَ بَيْعَهُ أَوْ شَرَاؤَهُ لِبَقَاءِ الْوَكَالَةِ.

إِنْ عِلِمَ بِالْعَزْلِ وَالْمَالُ مِنْ جَنْسِ رَأْسِ الْمَالِ: لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ .

لَأَنَّهُ: صَارَ أَجْنَبِيًّا بِالْعَزْلِ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ خِلَافَ جَنْسِ رَأْسِ الْمَالِ: فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَصِيرَ مِنْ جَنْسِهِ) .

لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي الرَّبْحِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا عِلِمَ رَأْسَ الْمَالِ.

وَأِنَّمَا يَعْلَمُ إِذَا نَصَّ (صار نقدا): وَإِنَّمَا يَنْصُ بِالْبَيْعِ، فَإِذَا نَصَّ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ.

وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا وَلَحَاقُهُ بِدَارِ الْحَرْبِ: كَالْعَزْلِ.

ما يترتب على افتراق المضاربين

ما الذي يترتب على افتراق المضاربين؟

إِذَا افْتَرَقَا وَفِي الْمَالِ دُيُونٌ وَلَيْسَ فِيهِ رِبْحٌ: وَكَلَّ رَبُّ الْمَالِ عَلَى اقْتِضَائِهَا .

لِأَنَّهُ: وَكَيْلٌ مُتَبَرِّعٌ بِالْعَمَلِ فَلَا يُلْزَمُهُ الْإِقْتِضَاءُ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَاقِدًا وَالْحُقُوقُ تَرْجِعُ إِلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَكَالَتِهِ

أما إذا افترقا وفي المال ربح: أجبر المضارب على اقتضاها .

لِأَنَّ الرَّبْحَ: بِمَنْزِلَةِ الْأَجْرَةِ فَكَانَ أَجِيرًا فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَمَامُ الْعَمَلِ.

هلاك مال المضاربة

وما حكم ما هلك من مال المضاربة؟

مَا هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ: يَسْتَوْفَى مِنَ الرَّبْحِ) . لِأَنَّهُ: تَبَعَ كَالْعَفْوِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ.

فَإِنْ زَادَ عَلَى الرَّبْحِ: فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ. لِأَنَّ الْمُضَارِبَ: أَمِينٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

مسائل

بين الحكم فيما يأتي مع التوجيه؟

اِفْتَسَمَا الرَّبْحَ وَالْمُضَارَبَةُ بِحَالِهَا ثُمَّ هَلَكَ الْمَالُ أَوْ بَعْضُهُ: رَجَعَ فِي الرَّبْحِ حَتَّى يُسْتَوْفَى رَأْسُ الْمَالِ .

لِأَنَّ الرَّبْحَ: فَضْلٌ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ، وَلَا يُعْرِفُ الْفَضْلُ إِلَّا بَعْدَ سَلَامَةِ رَأْسِ الْمَالِ .

فَلَا يَصِحُّ قِسْمَتُهُ: فَيَنْصَرِفُ الْهَلَاكُ إِلَيْهِ فَنَبْذُ بِرَأْسِ الْمَالِ ثُمَّ بِالنَّفَقَةِ ثُمَّ بِالرَّبْحِ الْأَهَمِّ فَلِأَنَّهُمْ.

فَسَخَا الْمُضَارَبَةُ ثُمَّ اِفْتَسَمَا الرَّبْحَ ثُمَّ عَقَدَا الْمُضَارَبَةَ فَهَلْكَ رَأْسُ الْمَالِ: لَمْ يَتَرَادَا الرَّبْحُ .

لِأَنَّ هَذِهِ الْمُضَارَبَةَ: جَدِيدَةٌ، وَالْأُولَى قَدْ انْتَهَتْ فَانْتَهَى حُكْمُهَا،

مَرَّ الْمُضَارِبُ عَلَى السُّلْطَانِ فَأَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا كَرِهًا: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا لِيُكْفَ عَنْهُ: ضَمِنَ . لِأَنَّهُ: لَيْسَ مِنْ أُمُورِ التَّجَارَةِ،

إِذَا أَرَادَ الْعَاشِرُ (وهو من العشر من الحربى) أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ الْعَشْرُ فَصَالَحَهُ الْمُضَارِبُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَالِ حَتَّى كَفَّ عَنْهُ: ضَمِنَ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمُ.

كتاب الوديعة

ما الوديعة؟

تعريف الوديعة: لغة:

1- مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْوَدْعِ وَهُوَ التَّرْكُ. يُقَالُ: دَعَّ هَذَا: أَيِ اتْرَكَهُ . وَمِنْهُ الْمَوَادَعَةُ فِي الْحَرْبِ : أَيِ أَنْ يَتْرَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ الْحَرْبَ.

وَقَالَ - ﷺ - : «لَيْتَهُنَّ قَوْمٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجَمَاعَاتِ أَوْ لِيَحْتَمَنَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لِيَكْتَبَنَّ مِنَ الْعَافِلِينَ» أَيِ تَرْكِهِمُ الْجَمَاعَاتِ.

وَمِنْهُ الْوَدَاعُ : لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتْرَكَ صَاحِبَهُ وَيُفَارِقُهُ.

2- أَوْ هِيَ مِنَ الْحِفْظِ: قَالَ - ﷺ - فِي حَدِيثٍ وَدَاعِ الْمَسَافِرِ: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ» ؛ أَيِ اسْتَحْفِظَ اللَّهُ: أَيِ أَطْلُبَ مِنْهُ حِفْظَهُمَا.

فَكَانَ الْوَدِيعَةُ: تَتْرَكَ عِنْدَ الْمُودَعِ لِلْحِفْظِ، وَلِهَذَا لَا يُودَعُ عَادَةً إِلَّا عِنْدَ مَنْ يُعْرَفُ بِالْأَمَانَةِ وَالِدَيَانَةِ.

وشرعا: تسليط الغير على حفظ ماله أوهى اسم لما يحفظه المودع.

حكمها ودليل المشروعية

ما حكمها؟ وما دليها؟

وهي: عَقْدٌ مَشْرُوعٌ أَمَانَةٌ لَا غَرَامَةٌ. قَالَ - ﷺ -: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ غَيْرُ الْمُغَلِّ ضَمَانًا، وَلَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمُغَلِّ ضَمَانًا».

وَيَجِبُ حِفْظُهَا: عَلَى الْمُودَعِ إِذَا قَبِلَهَا ؛ لِأَنَّهُ: التَزَمَ الْحِفْظَ بِالْعَقْدِ.

بم تنعقد

بم تنعقد الوديعة؟

تنعقد الوديعة 1- الوديعة بصريح الإيجاب والقبول : مثل قَوْلُهُ: أَوْدَعْتُكَ وَقَوْلُ الْآخَرِ: قَبِلْتُ. وَلَا يَتِمُّ فِي حَقِّ الْحِفْظِ إِلَّا بِذَلِكَ.

وَيَتِمُّ بِالْإِيجَابِ وَحْدَهُ: فِي حَقِّ الْأَمَانَةِ، حَتَّى لَوْ قَالَ لِلْعَاصِبِ أَوْدَعْتُكَ الْمَغْضُوبَ بَرَاءً عَنِ الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ .

لِأَنَّ صَيْرُورَةَ الْمَالِ: أَمَانَةً حُكْمٌ يَلْزَمُ صَاحِبَ الْمَالِ لَا غَيْرَ فَيُثْبِتُ بِهِ وَحْدَهُ .

فَأَمَّا وَجُوبُ الْحِفْظِ: فَيَلْزَمُ الْمُودَعُ فَلَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهِ.

2- الوديعة بطريق الدلالة: كَمَا إِذَا وَضَعَ عِنْدَهُ مَتَاعًا وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، أَوْ قَالَ: هَذَا وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ وَسَكَتَ الْآخَرُ صَارَ مُودَعًا حَتَّى لَوْ غَابَ الْمَالُ

ثُمَّ غَابَ الْآخَرُ فَضَاعَ ضَمِينٌ ؛ لِأَنَّهُ إِيدَاعٌ وَقَبُولٌ عَرَفَا.

صفة الودیعة

ما صفة الودیعة؟

صفة الودیعة: هي أمانة إذا هلك من غير تعد لم یضمن.

لأنه: لو وجب الضمان لامتنع الناس من قبولها وفيه من الفساد ما لا يخفى، ولما روينا من الحديث السابق.

كيفية حفظ الودیعة

من يقوم بحفظ الودیعة؟ وأين؟ ومن لا يحفظها؟

من يقوم بحفظ الودیعة (كيفية حفظها): للمودع عنده أن يحفظها بنفسه ومن في عياله وإن نهاه.

لأنه: التزم أن يحفظها بما يحفظ به ماله، وذلك بالحرز واليد.

يحفظ المودع عنده الودیعة: بالحرز واليد.

1- حفظها بالحرز: كذاره ومنزله وحانوته. سواء كان ملكاً له أو إجارة أو إغارة.

2- حفظها باليد: كيدته ويد زوجته وأجيرته الخاص ولذله الكبير إن كان في عياله على ما مر في الزمن؛ ولأن المودع رضي بذلك لأنه يعلم أن المودع لا بد له من الخروج لمعاشه وأداء فرائضه، ولا يمكنه استصحاب الودیعة معه فيتركها في منزله عند من في عياله فلم يكن له بد من ذلك.

ولهذا لا يصح نهيه لو قال لا تدفعها إلى شخص عينه من عياله ممن لا بد له منه، فإن لم يكن له عيال سواء: لم یضمن.

وإن كان له سواء: یضمن؛ لأن من العيال: من لا يؤتمن على المال.

وليس له أن يحفظها بغير من سبق ذكرهم: لأنه ما رضي بحفظ غيره، فإن الناس يتفاوتون في الأمانات وصار كالوكيل والمضارب ليس له أن يؤكل ولا يضارب لما تقدم أن الشيء لا يتضمن مثله.

إلا أن يخاف الحريق فيسلمها إلى جاره، أو الفرق فيلقئها إلى سفينة أخرى: لأن الحفظ تعين بذلك، لكن لا يصدق عليه إلا ببينة؛ لأنه يدعي سبباً لإسقاط الضمان فيحتاج إلى بينة.

الحكم لو خلط المودع عنده الودیعة بماله

ما الحكم لو خلط المودع عنده الودیعة بماله؟ وما أنواع الخلط؟ وما حكمه عند علماء المذهب؟ وما الحكم إن أنفق بعضها ثم رد عوضه وخلطه بالباقي؟ وما الحكم إن اختلط بغير صنيعة؟

لو خلط المودع عنده الودیعة بماله حتى لا تتمیز: ضمنها عند أبي حنيفة ثم لا سبيل للمودع عليها.

أنواع الخلط ثلاثة

أنواع الخلط على وجوه:



أَحَدُهَا: الْجِنْسُ بِالْجِنْسِ كَالْحِنْطَةِ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ. وَالثَّانِي: خَلَطُ الْجِنْسِ بغيرِهِ كَالْحِنْطَةِ بِالشَّعِيرِ، وَالْخَلِّ بِالزَّيْتِ وَنَحْوَهُمَا.

وَالثَّالِثُ: خَلَطُ الْمَائِعِ بِجِنْسِهِ.

قال أبو حنيفة: هُوَ اسْتِهْلَاكُ فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا فَيُضْمَنُهَا وَيَنْقَطِعُ حَقُّ الْمُدْعِ عَنْهَا.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ اسْتِهْلَاكُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَتَعْدُرِ وَصُولُهُ إِلَى عَيْنِ حَقِّهِ، وَالْقِسْمَةُ مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى الشَّرَكَةِ فَلَا تَكُونُ مُوجِبَةً لَهَا، فَلَوْ أَتَى الْمُدْعُ الْخَالِطَ بِرَى أَصْلًا.

وقال أبو يوسف ومحمد: فِي الْوَجْهِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ اسْتِهْلَاكُ صُورَةً وَمَعْنَى .

وقال أبو يوسف ومحمد: فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: إِنْ شَاءَ شَارَكَهُ فِيهَا، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ .

لِأَنَّهُ إِنْ تَعَدَّرَ: أَخَذَ عَيْنَ حَقِّهِ لَمْ يَتَعَدَّرِ الْمَعْنَى فَكَانَ اسْتِهْلَاكًا مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ فَيُخْتَارُ أَيُّهُمَا شَاءَ.

وفي الوجه الثالث قال أبو يوسف: يَجْعَلُ الْأَقْلَّ تَبَعًا لِلْأَكْثَرِ اعْتِبَارًا لِلْغَالِبِ.

وقال محمد: هُوَ شَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا بِكُلِّ خَالٍ. لِأَنَّ الْجِنْسَ ل: لَا يَغْلِبُ الْجِنْسُ عِنْدَهُ عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ أَصْلِهِ فِي الرِّضَاعِ، وَخَلَطُ الدَّرَاهِمِ بِالدَّرَاهِمِ، وَالْدَّنَانِيرِ بِالدَّنَانِيرِ إِذَا بَتَّ مِنَ الْوَجْهِ الثَّالِثِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَائِعًا بِالْإِذَا بَتَّ.

إِنْ أَنْفَقَ بَعْضُهَا ثُمَّ رَدَّ عَوَضَهُ وَخَلَطَهُ بِالْبَاقِي: فَهُوَ اسْتِهْلَاكُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّا.

وإن اختلط بغير صنعه: فَهُوَ شَرِيكَ بِالْإِتِّفَاقِ. لِأَنَّهُ: لَا صُنْعَ لَهُ فِيهِ فَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ فَتَتَعَيَّنُ الشَّرَكَةُ.

التعدي على الوديعة وحكمه

ما الحكم فيما يأتي مع التوجيه لما تذكر:

تَعَدَّى فِي الْوَدِيعَةِ بِالرُّكُوبِ أَوْ اللَّئِيسِ أَوْ الْإِسْتِخْدَامِ أَوْ أَوْدَعَهَا ثُمَّ زَالَ التَّعْدِي: لَمْ يَضْمَنْ.

لِزَوَالِ الْمُوجِبِ لِلضَّمَانِ، وَيَبْدُ الْأَمَانَةُ بِأَقْيَ إِطْلَاقِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَفِعْ مِنْ جِهَةِ صَاحِبِ الْحَقِّ، لَكِنْ ارْتَفَعَ حُكْمُهُ لُجُودِ مَا يُنَافِيهِ ثُمَّ زَالَ الْمُتَنَافِي فَعَادَ حُكْمُ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ.

أَوْدَعَهَا فَهَلَكَتْ عِنْدَ الثَّانِي: فَالضَّمَانُ عَلَى الْأَوَّلِ خَاصَّةً

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: يُضْمَنُ أَيُّهُمَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ خَالَفَ لِمَا بَيَّنَّا، وَالثَّانِي تَعَدَّى حَيْثُ قَبِضَ مَلِكٌ غَيْرُهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، فَإِنْ ضَمِنَ الْأَوَّلُ

لَا يَرْجِعُ عَلَى الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِالضَّمَانِ مُسْتِنْدًا فَيَكُونُ مُودَعًا مَلَكَهُ، وَإِنْ ضَمِنَ الثَّانِي رَجَعَ عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لِحَقِّهِ ذَلِكَ بِسَبَبِهِ.

وَلِأَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ التَّفْرِيطَ إِنَّمَا جَرَى مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الدَّفْعِ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ حَتَّى لَوْ هَلَكَتِ وَالْأَوَّلُ حَاضِرٌ لَا يَضْمَنُ، فَإِذَا غَابَ الْأَوَّلُ فَقَدْ تَرَكَ الْحِفْظَ فَيَضْمَنُ وَالثَّانِي لَمْ يَتْرُكْ.

جود الوديعة

ما الحكم إن طلبها صاحبها فجحدت؟

أولاً: جحوده عند المالك: طَلَبَهَا صَاحِبُهَا فَجَحَدَهَا ثُمَّ عَادَ اعْتَرَفَ: ضَمِنَ.

لِأَنَّ بِالطَّلَبِ: ارْتَفَعَ عَقْدُ الْوَدِيعَةِ فَصَارَ غَاصِبًا بَعْدَهُ، وَبِالاعْتِرَافِ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يُوجَدِ الرَّدُّ إِلَى نَائِبِ الْمَالِكِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمُخَالَفَةِ ثُمَّ الْمُوَافَقَةِ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْوَدِيعَةِ: لَمْ تَرْتَفَعْ فَوَجَدَ الرَّدُّ إِلَى يَدِ النَّائِبِ.

ثانياً: جحدها عند غير المالك: لَمْ يَضْمَنْ.

وَقَالَ زُفَرٌ: يَضْمَنُ لِأَنَّهُ جَحَدَ الْوَدِيعَةَ.

وَلَنَا: أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْحِفْظِ لِمَا فِيهِ مِنْ قَطْعِ الْأَطْمَاعِ عَنْهَا، وَلِأَنَّهُ رَبَّمَا يُخَافُ عَلَيْهَا مِمَّنْ جَحَدَهَا عِنْدَهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ إِذَا جَحَدَهَا عِنْدَ الْمَالِكِ.

فَإِنْ جَحَدَهَا ثُمَّ جَاءَ بِهَا فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهَا دَعَهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ فَهَلَكَتْ:

1- **فَإِنْ أَمَكَّنَهُ أَخَذَهَا فَلَمْ يَأْخُذْهَا:** لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّهُ إِيدَاعٌ جَدِيدٌ كَأَنَّهُ أَخَذَهَا ثُمَّ أَوْدَعَهَا.

2- **وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ أَخَذَهَا:** ضَمِنَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ الرَّدُّ.

حكم السفر بالوديعة

هل يجوز للمودع أن يسافر بالوديعة؟

يجوز لِلْمُودِعِ أَنْ يُسَافِرَ بِالْوَدِيعَةِ وَإِنْ كَانَ لَهَا حَمْلٌ وَمُتَوَنَّةٌ: مَا لَمْ يَنْهَهُ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ، وَالْغَالِبُ السَّلَامَةُ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا، وَلِهَذَا يَمْلِكُهُ الْوَصِيُّ وَالْأَبُ، بِخِلَافِ الرُّكُوبِ فِي الْبَحْرِ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ الْعَطَبُ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا إِذَا كَانَ لَهُ حَمْلٌ وَمُتَوَنَّةٌ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ الرِّضَا لِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ مُتَوَنَّةِ الْحَمْلِ.

وديعة رجلين عند ثالث

وَأَجِيبْ عَلَيْهِمَا: يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ضَرُورَةً امْتِنَالِ أَمْرِهِ، فَلَا اعْتِبَارَ بِهِ.

ما الحكم لو أودعا عند رجل مكيلا أو موزونا ثم حضر أحدهما يطلب نصيبه؟ وما الحكم إن قال المودع أمرتني أن أدفعها إلى فلان وكذبه المالك؟

إِذَا أُوْدِعَا عِنْدَ رَجُلٍ مَكِيلًا أَوْ مُؤَزَّوْنًا ثُمَّ حَضَرَ أَحَدُهُمَا يَطْلُبُ نَصِيْبَهُ: لَمْ يُؤْمَرْ بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْآخَرُ لِأَنَّ نَصِيْبَهُ فِي الْمَشَاعِ لَا يُمَكِّنُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الدَّفْعَ يَقَعُ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ غَيْرُ الْمَشَاعِ، وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ دَفْعُهُ إِلَيْهِ كَيْفَ يُؤْمَرُ بِهِ، وَوَلَايَةُ الْأَخْذِ لَا تَقْتَضِي جَوَازَ الدَّفْعِ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْمُدْيُونِ لَوْ كَانَ لَهُ وَدِيعَةٌ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ جَنْسِ الدَّيْنِ فَلَرَبَّ الدَّيْنِ أَخَذَهَا، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُودِعِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ. وَأَمَّا الدَّيْنُ الْمُشْتَرَكُ فَلِأَنَّهُ يُؤَدِّيهِ الْمُدْيُونُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ لِمَا عُرِفَ، وَلَا اعْتِبَارَ بِضَرَرِ الْحَاضِرِ لِأَنَّهُ لِحَقِّهِ بِصُنْعِهِ حَيْثُ أُوْدِعَهُ مَشَاعًا.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: يَدْفَعُ إِلَيْهِ نَصِيْبَهُ لِأَنَّهُ سَلَّمَهُ إِلَيْهِ فَيُؤْمَرُ بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ عِنْدَ الطَّلَبِ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ حَتَّى كَانَ لَهُ أَخْذُهُ كَالدَّيْنِ الْمُشْتَرَكِ.

فِي غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمُؤَزَّوْنِ: لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ نَصِيْبُهُ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا وَغَابَ فَلَيْسَ لِلْحَاضِرِ أَخْذُ نَصِيْبِهِ فَمِنْ الْمُودِعِ أَوَّلَى.

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ: الْخِلَافَ مُطْلَقًا وَالْأَوَّلُ: أَصَحُّ.

إِنْ قَالَ الْمُودِعُ أَمَرْتَنِي أَنْ أَدْفَعَهَا إِلَى فُلَانٍ وَكَذَّبَهُ الْمَالِكُ: ضَمِنَ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يَنْكُلَ الْمَالِكُ عَنِ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَصَادَفَا عَلَى الدَّفْعِ وَتَجَاحَدَا فِي الْإِذْنِ فَيُضْمَنُ بِالْدَّفْعِ إِلَّا بِحُجَّةٍ...

ما الحكم لو أودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم؟ أو ما لا يقسم؟

إِنْ أُوْدِعَ عِنْدَ رَجُلَيْنِ شَيْئًا مِمَّا يُقْسَمُ: اقْتَسَمَاهُ وَحَفِظَ كُلُّ مِنْهُمَا نَصْفَهُ. وَإِنْ كَانَ لَا يُقْسَمُ: حَفِظَهُ أَحَدُهُمَا بِأَمْرِ الْآخَرِ.

وَدَلِيلُهُ فِيمَا يَقْسَمُ: أَنَّ الدَّافِعَ أُوْدِعَ نَصْفَهُ بِغَيْرِ أَمْرِ الْمُودِعِ فَيُضْمَنُهُ، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَضِيَ بِأَمَانَتِهِمَا فَكَانَ رَضِيَ بِأَمَانَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي التَّصَدُّقِ ؛ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْفِعْلِ إِلَيْهِمَا تَقْتَضِي التَّبَعِيضَ كَاتِّمَلِيكَاتٍ،

أَمَّا مَا لَا يَقْسَمُ: فَيَجُوزُ إِنْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِأَمْرِ الْآخَرِ لِمُضَرَّةِ عَدَمِ التَّجَزِّيِّ وَعَدَمِ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَيْهَا، فَكَانَ الْمَالِكُ رَاضِيًا بِذَلِكَ دَلَالَةً.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: لِأَخْذِهِمَا أَنْ يَحْفَظَهُ بِأَمْرِ الْآخَرِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِأَمَانَتِهِمَا، فَكَانَ لِأَخْذِهِمَا أَنْ يُسَلِّمَهَا إِلَى الْآخَرِ كَالْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

مسائل

ما الحكم لو قال المالك: أحفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر في الدار؟ وما الحكم لو خالفه في الدار؟

لَوْ قَالَ الْمَالِكُ احْفَظْهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ (الْعُرْفَةِ) فَحَفِظَهَا فِي بَيْتٍ آخَرَ فِي الدَّارِ: لَمْ يَضْمَنْ لِعَدَمِ تَفَاوُتِهِمَا فِي الْحِزِّ

إِلَّا أَنْ تَكُونَ دَارًا كَبِيرَةً مُتَبَاعِدَةً الْأَطْرَافِ وَالْبَيْتُ الَّذِي نَهَا عَنْهُ عَوْرَةٌ: فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لِأَنَّهُ مُفِيدٌ.

لَوْ خَالَفَهُ فِي الدَّارِ: ضَمِنَ ؛ لِأَنَّ الدَّوْرَ تَخْتَلِفُ فِي الْحِزِّ فَكَانَ مُفِيدًا.

ما الحكم لو رد الوديعة إلى دار مالكاها ولم يسلمها إليه؟

لَوْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ إِلَى دَارِ مَالِكِهَا وَلَمْ يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ: ضَمِنَ ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ مَا رَضِيَ بِدَفْعِهَا إِلَى دَارِهِ وَلَا إِلَى مَنْ فِي عِيَالِهِ ظَاهِرًا إِذْ لَوْ رَضِيَ بِهِمْ لَمَا أُوْدِعَهَا.

كتاب الهبة

الناصر الباهى خضر